الخاتمة

الاستباق ليس مبدأ جديدا مرتبط بالإستراتيجية الأمريكية، ولكن مفهوم إستراتيجي معروف سبق وتم الاعتماد عليه في ظروف سياسية وعسكرية مختلفة، لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية محددة. وقد كان الاعتماد عليه دائما من قبل دول تمتلك قدرة عسكرية كبيرة تمكنها من استباق التهديدات قبل وقوعها فعليا بما يحقق لها ميزة إستراتيجية. وهي دول يسيطر على حكومتها اتجاه أيدليوجي يبرر هذه السياسات الهجومية، ويؤكد على الميزة الإستراتيجية للحروب الاستباقية والوقائية.

وقد ارتبط الاستباق رسميا بالفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كرد فعل للهجمات، وليعلن عن سياسة أمريكية جديدة للتعامل مع عدو عالمي جديد يتمثل في الإرهاب الدولي، الذي لم يعد خطره يهدد المصالح الأمريكية والدول الحليفة لها فقط، بل تعدى ذلك ليهدد الأمن القومي الأمريكي حيث طالت هجماته الأرض الأمريكية، وهو ما لم يحدث حتى أثناء الحربين العالميتين.

وهكذا، ولمواجهة عدو جديد وتهديدات مستجدة، أعلنت الإدارة الأمريكية مبدأ الاستباق كركيزة أساسية لإستراتيجية الأمن القومي سبتمبر ٢٠٠٢.

وكانت الحرب الأمريكية على العراق بمثابة التطبيق الرئيسي والأكثر بروزا لمبدأ الضربات الاستباقية، حيث بنت إدارة جورج دبليو بوش موقفها على أن ضرب العراق والإطاحة بنظام صدام حسين يرتبط ارتباطا مباشرا بالخشية من امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل، وبالتحديد أسلحة كيميائية وبيولوجية. وبررت الإدارة هذه المخاوف المزعومة من أن هجمات سبتمبر قد أبرزت المخاطر التي يمكن أن تنجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عموما، ولدى نظم مناوئة ومعادية مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية خصوصا استنادا إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تتعرض مستقبلا لهجمات مماثلة لهجمات سبتمبر مما سوف يوقع خسائر مروعة بشريا واقتصاديا بالولايات المتحدة. وزعمت بالتالي أن وجود مثل هذه الأسلحة لدي نظم حكم معادية ينطوي على خطورة متزايدة على الأمن القومي الأمريكي. وهكذا ارتكزت سياسة الإدارة

الأمريكية على أن الخيار العسكري يعتبر الخيار الفعال والوحيد لتدمير وإزالة وتحييد القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل خاصة بعد ما فشلت – من وجهة نظر إدارة جورج دبليو بوش – عمليا كافة الوسائل الأخرى مثل العقوبات الاقتصادية أو عمليات التفتيش الدولية، أو حتى الغارات الجوية لتحقيق هذا الهدف.

ولكن الغزو العسكري الأمريكي للعراق مارس ٢٠٠٣، قد انتهى بمأزق تاريخي للقوة العظمى بحيث لا تستطيع الولايات المتحدة الخروج من العراق بشرف، ولا تقدر على البقاء بأمن في ظل تساقط عشرات الجنود الأمريكيين يوميا على يد المقاومة العراقية، إضافة إلى الضغوط الداخلية على الإدارة الأمريكية – سواء من الكونجرس ذي السيطرة الديمقراطية الحالية، أو من الرأي العام – لتحديد الإطار العام للسياسة الأمريكية في العراق. هذا فضلا عن الضغوط الخارجية على الإدارة لوضع ملامح عامة للوضع في العراق خاصة بعد انسحاب بكافة القوات التي سبق وشاركت الولايات المتحدة الحرب في العراق، بعدما ثبت الفشل الأمريكي لإدارة العراق بعد إزالة نظام صدام حسين. وقد لاقى تطبيق الاستباق الأمريكي في العراق تحديات عديدة أضعفت من إمكانية الاعتماد علية في المستقبل، حيث أثبت الوجود العسكري الأمريكي في العراق عدم مصداقية ادعاءات الإدارة الأمريكية بوجوب الاعتماد على الأداة العسكرية لمواجهة تهديد العراق. فأولا: لم يتم العثور على أية أدلة على وجود أسلحة دمار شامل في العراق، رغم أنه كان السبب الأساسي من وراء الغزو. ثانيا: اعتقاد الرئيس الأمريكي أن التقدم التكنولوجي للولايات المتحدة سيجعل من الحرب أمرا مقبولا من حيث التكلفة والخسائر، حيث سيتم استخدام القوة العسكرية لتحرير أمة من نظام ديكتاتوري خطير.. لكن مع استمرار الوجود الأمريكي في العراق، تزايدت الخسائر الأمريكية المادية والبشرية، وعكس تدهور الوضع الأمني في العراق غياب رؤية أمريكية لمشروع إعادة إعمار العراق.

و رغم المأزق الأمريكي، و الوضع الأمني غير المستقر في العراق، جاءت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة فى مارس ٢٠٠٦، لتؤكد على استمرار مبدأ الاستباق في الفكر الإستراتيجي الأمريكي كأداة هامة لمجابهة التحديات الجديدة و لمحاربة قوى الطغيان التي تهدد أمن و مصالح الولايات المتحدة. إذا، فالأمر لا يتعلق بالظروف أو الأحداث أو حتى التطورات، و لكن التغير في الفكر الإستراتيجي الأمريكي اتفق زمنيا مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، و

لكنه عمليا يعكس نتيجة طبيعية لما وصلت إليه الولايات المتحدة من تفوق علمي و تكنولوجي و اقتصادي و سياسي، و بالطبع عسكري؛ و لهذا سعت إلى تأكيد دورها في النظام العالمي الجديد، خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة .. و قد كان مبدأ الاستباق مطروح على الأجندة الإستراتيجية الأمريكية كبديل لسياسات الاحتواء و الردع المعمول بها في فترة الحرب الباردة، إلا أن الظروف لم تكن مواتية آنذاك للإعلان عن هذا المبدأ. و لكن مع انتخاب الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش منذ سنة ٢٠٠٠- الذي أضفى على الرئاسة منظورا أحاديا- و بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، صار التأكيد على إرساء هيمنة الولايات المتحدة و أحقيتها بالصدارة أو الإمبراطورية.. و هكذا فإن التأكيد الجديد للهيمنة الأمريكية هو- و إلى حد بعيد- نتاج تفاعل الشخصيات و الأحداث، بحيث انه كان حادثا ينتظر العوامل المكتملة. فهو نتيجة منطقية لموقع الولايات المتحدة الذي لا يضاهى في النظام العالمي...

و هكذا يمكن القول أن الحرب الأمريكية على العراق جاءت في إطار أوسع من كونها تطبيق لعقيدة عسكرية دفاعية جديدة للإدارة الجمهورية، حيث جاءت لفرض الوجود الأمريكي في المنطقة لحفظ التوازن من ناحية، و تحقيق الأمن الإسرائيلي من ناحية أخرى. و لهذا تدخلت الحكومة الإسرائيلية للتعجيل بالضربة العسكرية ضد العراق حتى من قبل الحصول على موافقة مجلس الأمن،أو حتى قبل الانتقام من مدبري هجمات سبتمبر الذي ثبت- من خلال تقرير لجنة ١١ سبتمبر- ارتباطهم بتنظيم القاعدة .فالحرب على العراق تعكس تطبيقا لأجندة إستراتيجية لجماعة المحافظين الجدد الذين نجحوا في الوصول لمناصب هامة و مؤثرة في الإدارة الأمريكية الجمهورية ٢٠٠٠-٢٠٠٨، و جاءت أحداث سبتمبر لتعطى الضوء الأخضر لتنفيذ كل خططهم دونما معارضة شعبية، حيث أكد الرئيس الأمريكي أن " الأمة الأمريكية في حالة حرب".

و لكن نجاح الخطط الإستراتيجية لجماعة المحافظين الجدد لا يبرره فقط قوة تأثيرهم و تواجدهم في الإدارة الجمهورية الأمريكية- و هو ما لم يحدث منذ إدارة ريجان-، و لكن أيضا لأن الولايات المتحدة تبحث لها عن دور في النظام الدولي الجديد، ولا يليق بها سوى الدور القيادي و الريادي في عالم تسوده قيم العولمة، و الليبرالية، و الديمقراطية، و حقوق الإنسان، و هي قيم أمريكية المنشأ.

و هكذا، أعطت هجمات الحادي عشر من سبتمبر للمحافظين الجدد فرصة لوضع خططهم موضع التطبيق، لكنها كشفت أيضا عن البعد الامبريالي للسياسة الخارجية الأمريكية . و أرست قواعد نظام عالمي جديد تتمتع فيه الولايات المتحدة بالدور المهيمن نظرا لتفوقها الاقتصادي و السياسي، و قطعا تقدمها العسكري غير المنافس.

و لكن الحكم على عقيدة الاستباق الأمريكية من خلال خبرة التطبيق في العراق، لأن هذا يعني منطقيا الحكم عليها بالموت، نظرا لما تتعرض له الولايات المتحدة من خسائر في العراق، بالإضافة إلى عدم إثبات خطورة النظام العراقي للأمن القومي الأمريكي. و لكن سيظل مبدأ الاستباق قائما لمواجهة تهديدات محتملة من قبل إرهابيين أو لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، لكن لا يعكس ذلك إمكانية تطبيقه ثانية في إطار انفرادي لتغيير نظام حكم مناوئ أو معادى للسياسة الأمريكية كما حدث في الحالة العراقية.

و إذا كان صحيحا أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش قد غالت في ما يمكن أن تفعله القوة الأمريكية في نظام دولي معولم، و لكن لا يمكن أن يتحقق الأمن القومي الأمريكي–حتى الداخلي– دونما الانخراط في الشئون الدولية. و كأن مصير الولايات المتحدة مرتبط بمصير العالم أجمع. فالأفضل للإدارة الأمريكية جعل عقيدة الاستباق أكثر تحديدا، و ملائمة للظروف الدولية بحيث يمكن تطبيقها في إطار من الشرعية الدولية لمواجهة تحديات أمنية ليس فقط للأمن القومي الأمريكي، و لكن تحديات الأمن العالمي..